

العنوان:	الإدارة العامة في إسرائيل: المؤسسات العامة - التخطيط - الرقابة - الإدارة المالية - إدارة الأفراد
المصدر:	مجلة المال والتجارة
الناشر:	نادي التجارة
المؤلف الرئيسي:	مبارك، محمد
المجلد/العدد:	مج 5, ع 45
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1973
الشهر:	يناير
الصفحات:	48 - 51
رقم MD:	90726
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الادارة المالية، الادارة العامة، اسرائيل، المؤسسات العامة، التخطيط الاقتصادي، الرقابة الادارية، ادارة الافراد، التنمية الادارية، التنمية الاقتصادية ، اللامركزية، الاجهزة الحكومية، بنك اسرائيل المركزي، الاحوال السياسية ، الجوانب الاجتماعية، العلاقات الخارجية ، وزارة الدفاع، الامن القومي، الميزانية ، السياسة الاقتصادية
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/90726">http://search.mandumah.com/Record/90726</a>

# الإدارة العامة في إسرائيل

٣

المؤسسات العامة - التخطيط - الرقابة - الادارة المالية - ادارة الافراد

تعرضنا في مقالين سابقين بالشرح والتعليق للإدارة المركزية في إسرائيل والتي يمثلها : رئيس الجمهورية - ومجلس الوزراء - ونواب الوزراء - وبعض المجالس واللجان والهيئات الاستشارية ، وكذلك شرحنا للامركزية الجغرافية ( الإدارة المحلية) في إسرائيل حيث أوضحنا التشريعات المنظمة لها ، وأنواع السلطات المحلية وتمويلها والإشراف عليها ، كما ألمحنا إلى أسلوب الحكم الإسرائيلي للمناطق العربية .

ونعرض الآن لعدة موضوعات رئيسية تلم بدورها هاما في إسرائيل وهي : اللامركزية الوظيفية (المؤسسات العامة والتخطيط ، والرقابة والادارة المالية ، وادارة الافراد ، وبذلك نكون قد أكملنا الحديث عن الجهاز الإداري في إسرائيل .

\*\*\*\*\*

أولا: اللامركزية الوظيفية (المؤسسات العامة) :

● يمكن تقسيم الاقتصاد الإسرائيلي من حيث توزيع ملكية وسائل الإنتاج إلى ثلاثة قطاعات :

١ - القطاع الخاص . . وهو واضح في مجال الصناعة والمال والتجارة .

٢ - القطاع الحكومي . . ويشمل الحكومة المركزية إلى جانب هيئات الإدارة المحلية والمؤسسات القومية والشركات العامة التي تملك الحكومة والمؤسسات العامة ٥٠٪ من رأس مالها أو أكثر أو تديرها الحكومة .

٣ - القطاع العمالي (الهستدروت) ويسميه البعض القطاع الجماعي وليس فيه ملكية فردية ، ويشمل المؤسسات التعاونية أو الجماعية في المدن والقرى .

فاذا أضفنا القطاع الحكومي إلى القطاع العمالي (الهستدروت) ليشكلا معا القطاع العام ، على اعتبار أن هذين القطاعين لا يؤكدان على حافز الربح المادي كما هو الحال في القطاع الخاص ، فإنه يمكن القول بأن القطاع العام يمثل النسبة الغالبة في الاقتصاد الإسرائيلي إذ ينتج ثلاثة أرباع الدخل القومي تقريبا مقابل الربع للقطاع الخاص .

● ومما تجدر الإشارة إليه أن الحكومة المركزية في إسرائيل تدار عن طريق مجموعات من :

بقلم  
محمد مبارك

٤ - شركة آركيا للمواصلات الجوية الداخلية .

● وفيما يلي بعض المؤسسات والهيئات والمجالس الإسرائيلية المختلفة : مصلحة المناجم - مؤسسة أبحاث الزيوت النباتية - مؤسسة الطاقة الذرية - المجلس الاستشاري لشئون الماس - مؤسسة السياحة الحكومية - المؤسسة العامة للتأمين - البنك الزراعي الإسرائيلي - بنك الإنماء الصناعي .

ثانيا : التخطيط :

من الأقوال الشائعة في إسرائيل أنه ( يكفي إسرائيل مطمحا يحفزها إلى التخطيط الجاد أن تتطلع إلى أعمار النقب بحيث يستوعب أربعة ملايين يهودي ) ولعل أهم الحوافز التي تدعو إسرائيل إلى اتخاذ التخطيط أسلوبا ومنهجيا ما يلي :

١ - التصدي لنتائج نشأة دولة إسرائيل نشأة غير طبيعية في فلسطين

٢ - تحقيق تطلعات ومطامح إسرائيل .

٣ - الانصياع لضرورة خارجية ، ويتمثل هذا الحافز في الشروط التي ترافق بعض المعونات الاقتصادية ، فالبنك الدولي مثلا لا يمنح القروض المالية للدول الأعلى أساس خطة لانفاق تلك القروض .

١ - الوزارات  
٢ - الهيئات المستقلة  
٣ - الهيئات أو المؤسسات أو المرافق العامة  
والهيئات المستقلة تشمل على :

١ - بنك إسرائيل المركزي  
٢ - مكتب محاسب الدولة

أما الهيئات العامة فتهم بنواحي مختلفة في إسرائيل مثل تنمية مصادر الثروة الطبيعية ، أو استخراج المعادن أو زراعة أراضي النقب . . الخ .

وتقوم الحكومة المركزية أيضا بإنشاء الهيئات أو الشركات أو المراكز بالمشاركة مثلا مع الوكالة اليهودية أو الهستدروت ، فهناك شركات يشترك في ملكيتها الهستدروت مع الحكومة والوكالة اليهودية مثل :

١ - شركة ميكوروت أي شركة المياه الوطنية .  
٢ - شركة زيم وهي أكبر شركة للملاحة في إسرائيل .  
٣ - شركة العمال وهي شركة الخطوط الجوية الإسرائيلية العاملة بين إسرائيل والخارج .

٤ - صغر حجم اسرائيل وقلة عدد سكانها .

### مشاكل التخطيط في اسرائيل :

هناك مشاكل كبيرة يصطدم بها التخطيط في اسرائيل ، بعض هذه المشاكل عام والبعض الاخر ينبع من طبيعة اسرائيل الخاصة . ومن أهم هذه المشاكل ما يلي :

١ - شح موارد البلاد : وهذا نابع من طبيعة البلاد التي تقوم عليها الدولة الصهيونية ، ومن طبيعة الظروف التي تعيش فيها . وواضح ما يسببه شح موارد البلاد من عقبة امام التخطيط ، فهذا يضيق مجال التخطيط وان كان يضاعف من ضرورته .

٢ - توزيع السكان غير المتناسب فسكان اسرائيل اكثر ما يكونون في المنطقة الوسطى ، خاصة في تل ابيب بالرغم من ضرورة المحافظة على ارضي تلك المنطقة الخصبة . . للزراعة ، بينما يرفض معظمهم السكنى في النقب بالرغم من ان التخطيط لاعمار هذه المنطقة يقتضى تعبئتها باليد العاملة .

٣ - عدم الاستقرار : فبالرغم من مضي عقدين ونصف من الزمن على قيام دولة اسرائيل ، الا انها قد فشلت في تهيئة الاستقرار لنفسها بسبب اصرار العرب على عدم الرضوخ للظلم الذي حاق بهم حيث اقيمت تلك الدولة على ارض وطنهم بالاغتصاب والعدوان . وهذا العامل لاشك ، يعرقل من مهمة التخطيط الا في المجال العسكري الذي يستنزف من اقتصادها الكثير .

٤ - شح الطاقة البشرية : وهذه مشكلة لاتواجهها اسرائيل وحدها ، ولكنها مشكلة معظم الدول الناشئة او المتخلفة اقتصاديا ، فالتخطيط يقتضى وجود خبراء ليضطلعوا به فضلا عن ايدى عاملة من مختلف النوعيات وهو مالايتوافر - نسبيا - في اسرائيل .

٥ - موقف السياسيين من التخطيط : فالحل السياسى الذى يمسك بزمام السلطتين التشريعية والتنفيذية في اسرائيل اليوم لم يعتد

على استشارة الخبراء المحترفين فى مجالات التخطيط المختلفة .

### العوامل المؤثرة على التخطيط ا

#### عوامل سياسية :

يقوم السياسيون فى اسرائيل بدور اكبر من اية دولة حديثة اخرى فى وضع السياسة العامة ، فتأثير الخبراء المتخصصين هنا محدود جدا وهكذا نجد ان التخطيط القومى فى اسرائيل متأثر جدا بلحيط السياسى . . وقد كان للهيكلى الائتلافى فى الحكومة أثر بعيد على التخطيط القومى فالوزارة الائتلافية تعيق بشكل خطير العمل السياسى والتخطيط بشكل عام اذ يبدو ان الاحزاب المؤتلفة فى الحكومة تعمل كوحدات متنافسة لا كأجزاء متكاملة فى جهاز حكومى متناسق .

#### عوامل ادارية :

ان غياب الموظف الكفاء أو عدم تأثيره على السياسة العامة يحتمل ان يؤدي الى ضعف فى التخطيط القومى وخاصة اذا ما تطلب قدرات خاصة ، فمع قيام اسرائيل نما حجم المناصب المركزية فى الادارة العامة ، بيد ان هذا النمو الكمى فى الخدمة المدنية لم يكن ليعنى انها كلها ملئت باناس مؤهلين حقا ، ومن الامور المحيرة فى اسرائيل الفرق الشاسع بين سرعة التقييم الاجتماعى المنظم ، والاتجاه المحافظ لحماية الخواص الداخلية المؤسسات الادارية .

وليس من الصعب ان نتبين اسباب هذا التردد تجاه التغيير فى الجهاز الادارى ، فبالاضافة الى عوامل النهيب من التغيير الملحوظة فى جميع بلاد العالم ، مثل الخوف من المجهول فان فى اسرائيل اربعة عوامل اخرى :

اولها : ان منجزات اسرائيل فى بالنسبة لتاريخها القصير تعتبر كبيرة نسبيا .

ثانيا : ان كثيرين من كبار الموظفين كانت لهم خبرة فى ثلاثة تحولات كبيرة - على الاقل - فى اثناء فترة خدمتهم وهذه هى : الهجرة الى اسرائيل ، والدخول فى الحياة العامة ، والانتقال من مرحلة ما قبل الدولة الى مرحلة الدولة وما بعدها - وهذه التغيرات الكبيرة من مرحلة الى اخرى ا فقدتهم فى نهاية المطاف الرغبة فى التغيير .

ثالثها : أن لتداخل الكبير بين السياسة والادارة يجعل تغير الثانية مرهونا بتغير الاولى .

رابعها : أن الضغط الكبير على ميزانية الدولة يحول دون تخصيص الاموال اللازمة للاصلاح ، حتى ولو كانت الفائدة المرجوه من الاصلاح كبيرة .

#### عوامل اجتماعية :

هناك عوامل حساسة يحتو بها الجو الاجتماعى فى اسرائيل تشكل حينا تحديا اساسيا للتخطيط ، وتضع حينا اخر عراقيل قوية امامه .

ويتجلى التحدى الاساسى فى التريب غير المتجانس للمجتمع الاسرائيلى والنتاج عن اصول السكان المتعددة التراث وعن الفروقات فى طول سكتانهم البلاد . فهناك تناقض بين الحاجة الى التطور الاقتصادى وبين الحاجة الى الدمج الاجتماعى ، فمثلا من وجهة النظر الاقتصادية المخص يجب على النظام الثقافى والتعليمى ان يتوجه صوب انتاج ( رأس مال بشرى ) بالتركيز على انتاج المديرين والعلماء والفنيين الكفاء ، بينما يقتضى الدمج الاجتماعى تركيز التعليم على تقليص الهوة الثقافية بين فئات السكان المختلفة الاصل والتراث والفكر .

ولذلك فان من المعضلات الرئيسية للتخطيط القومى فى اسرائيل هى التوازن بين الحاجات الاجتماعية والحاجات الاقتصادية . ومن ناحية اخرى فان هناك عوامل اجتماعية اخرى ذات علاقة بالتخطيط ناجمة عن التوزيع غير المتساوى للسكان فى البلاد .

#### عوامل اقتصادية :

يواجه الاقتصاد الاسرائيلى عدة عراقيل خطيرة تؤثر بدرجات متفاوتة على التخطيط وامكانياته ، وهم هذه العراقيل ما يلي :

١ - الافتقار الى كثير من المواد الخام الرئيسية .

٢ - المقاطعة الاقتصادية من العرب المجاورين لها والمحيطين بها .

٣ - المصاعب المتزايدة امام التصدير والتي صاحبت انشاء السوق الاوربية المشتركة .

٤ - اعباء الاعداد العسكري .

٥ - المشاكل الاجتماعية التي تتطلب نشاطات معيعة للاقتصاد .

٦ - مستوى الانتاج المنخفض ، بالنسبة للمقاييس الغربية ، بسبب صغر حجم كثير من المشاريع .

٧ - ارتفاع تكاليف تشغيل العمال القادمين من مجتمعات غير متقدمة فنيا .

### التخطيط الادارى :

يمكن تلخيص الخصائص الرئيسية للتخطيط الادارى في اسرائيل بمايلى :

١ - لم يكن خلال فترة ما قبل الدولة وخلال الفترة الاولى التي اعقبت قيامها سوى القدر القليل من التخطيط الادارى .

٢ - اختلاف سرعة التقدم في التخطيط الادارى بين الوحدات المختلفة في الاجهزة الحكومية . واكثر هذه الاجهزة تطورا هي القوات المسلحة التي لها طريقة في التخطيط الادارى جدم معقده ، وتشرف عليها وحدات قيادية خاصة . ولهذه الحالة بالذات أهمية خاصة وذلك بسبب انتقال كبار الضباط بشكل دائم الى المناصب التنفيذية العليا والمتوسطة في المنظمات المدنية . وقد ترك ذلك أثرا كبيرا على كثير من مرافق الحياة الادارية في اسرائيل .

٣ - ثمة وزارات أخرى ، بالإضافة الى ديوان المحاسبة وعدد من الشركات العامة والخاصة تتبع التخطيط الادارى . غير ان معظم الوزارات والبلديات والشركات العامة والخاصة وغيرها تعمل بشكل مرتجل .

٤ - مازالت هذه الحالة سائدة بالرغم من الجهود والضغط الكبير الذى يبذله قسم الميزانية بوزارة المالية لزيادة التخطيط الادارى وذلك لتوفير أساس عقلى للميزانية . وقد أسهمت مثل هذه الضغوط في زيادة الاستعداد للتخطيط الادارى وما يقتضيه من نشاط مسبق مثل الايضاح التفصيلى لمشاريع الميزانية .

٥ - هناك عوامل أخرى ، بالإضافة الى ضغط قسم الميزانية ، تجبذ ازدياد التخطيط الادارى ، بيد ان

العوامل المناقضة للتخطيط مثل التغايد الادارية القديمة والميل الى ابقاء الامور على ما هي عليه ، مازالت مثل هذه العوامل أرجح من العوامل الحافزة للتخطيط .

### ثالثا : الرقابة

يمارس الكنيست الاسرائيلى دور البرلمانات في النظم الحكومية الحديثة فيختص بالتشريع وينهض بالرقابة البرلمانية على الحكومة .

### الرقابة البرلمانية اللاحقة على السلطة التنفيذية :

ان وسائل الرقابة اللاحقة لدى الكنيست الاسرائيلى تتلخص في اربعة وسائل وهي : حق السؤال وحق الاستجواب وحق التحقيق البرلماني وحق الاقتراع بعدم الثقة .

والسؤال والاستجواب معروفان وهما من الوسائل التقليدية لرقابة الهيئات التشريعية على السلطات التنفيذية ، أما التحقيق البرلماني فهو اجراء تحقيق في احدى المسائل بما يؤدي الى تشكيل لجان من أعضاء المجلس البرلماني لفحص وتقييم نشاط السلطة التنفيذية واعمالها في اتجاهات محددة ، ويعد حق الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة أهم تلك الوسائل واقواها اثرا ، ففي اسرائيل يجب على الوزارة ان تكون حائزة على ثقة الكنيست دائما .

### رقابة الشئون المالية للدولة :

ان رقابة هذه الشئون المالية وكذا رقابة مشروعات الدولة الاقتصادية قد نيظت برئيس ديوان المحاسبة وتتلخص مهمته في توجيه انظار الكنيست الى ما يحدث من تصرفات مالية مخالفة للقوانين ، أو ما يراه من اقتراحات لاجراء بعض الاصلاحات .

وهذا الموظف الكبير يعين بقرار من رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات بناء على ترشيح الكنيست ، وهو مستقل عن السلطة التنفيذية ولا يسأل عن اعماله الا امام الكنيست

### ضعف رقابة الكنيست على أعمال الحكومة في ميادين الشئون الخارجية والامن القومي والدفاع والادارة :

مما تجدر ملاحظته ان للكنيست دورا ضعيفا في ميدان الشئون

الخارجية وكذلك فيما يتعلق بالامن القومي ( أى الدفاع الخارجى ) اد نجد ان ما يقوم به الكنيست من تحقيقات بصدد حادث معين انما يأتى بعد لا قبل حدوثه وبذلك نجد ان هذه التحقيقات انما تقوم على اساس البيانات التي تقدمها الحكومة على ان كلا من وزارتي الخارجية والدور تضطلع كلا من اللجنتين البرلمانيتين لشئونهما على التطورات الهامة بهذا الصدد .

ورقابة الكنيست على الادارة تعد أقل اعماله شأنًا ، فالعناية بتحسين أو اصلاح الجهاز الادارى لم تكن بين الاهداف الهامة للكنيست . ورغم ان تقارير ديوان المحاسبة في متناول يد الكنيست ، وهي تقارير مفصلة تلقى ضوءا على سير الادارة الادارية ، فاننا نجد ان المناقشات البرلمانية المتعلقة بالعيوب الادارية والمالية التي تشر تلك التقارير اليها تعدد الحكومة الى تأجيل مناقشتها .

**تحديد اطار نشاط الحكومة بواسطة الكنيست :**

يقرر الكنيست الحدود العامة للعمل الحكومي ، ويرسم الاطار الذى يجرى ضمنه هذا النشاط وذلك :

( ا ) عن طريق اقرار القوانين التي تبين الحدود القانونية التي يمكن للحكومة العمل في اطارها .

( ب ) عن طريق اقرار الميزانية العامة التي تقرر الحدود المالية للعمل الحكومي والتي لا يستطيع بالتالى تخطيها أو تجاوزها .

### رابعا : الادارة المالية

تتألف الميزانية العامة للحكومة الاسرائيلية من اربعة اقسام رئيسية :

١ - الميزانية العادية : وتشمل المصاريف والايرادات العادية حيث تضم معظم الضرائب المباشرة وغير المباشرة ومخصصات الوزارات والمؤسسات الحكومية والاعانات التي تمنح لدعم الاسعار والفوائد التي تدفع للقروض .

٢ - الميزانية المحولة : وتشمل العائدات من ضريبة المشتريات وضريبة السيارات وضريبة الملاهى التي توزع على السلطات المحلية والبلديات .

٣ - ميزانية وزارة البريد والموصلات : وتشمل العائدات والتفقات لوزارة البريد والمشاريع التي تقوم بتنفيذها وزارة المواصلات .

٤ - الميزانية الانمائية : وهي التي ترصد خصيصا لتنفيذ المشاريع الانمائية والتي يستغرق تنفيذها مدة من الزمن وتشمل الى جانب الميزانية الانمائية ، الاعتمادات المخصصة لسداد الديون وكل متعلق بالقروض الاجنبية والمساعدات وبيع املاك الدولة .

### فترة الميزانية :

تمتد السنة المالية في اسرائيل من اليوم الاول من شهر نيسان ( ابريل ) من كل عام الى الواحد والثلاثين من شهر آذار ( مارس ) .  
**تمويل الميزانية :**

تلجأ الحكومة الاسرائيلية الى مصادر عديدة لتمويل ميزانيتها العامة . . . وحيث ان الموارد المحلية لا تكفي لاعتماد ميزانية كبيرة الحجم لتحقيق الاهداف الاقتصادية ، فان مصادر التمويل الخارجي تقوم بعبء كبير في هذا المجال . وتنحصر هذه المصادر في المنح والهبات التي تحصل عليها اسرائيل من الجاليات اليهودية في العالم ، والتعويضات التي حصلت عليها من ألمانيا الغربية ، واخيرا القروض التي تحصل عليها من الخارج عن طريق طرح سندات على الخزينة وعقد قروض مع المصارف العالمية .  
**طريقة اعداد الميزانية :**

يتم اعداد الميزانية بمراحل متعددة وتتألف دورة الميزانية من خمسة مراحل :

١ - المرحلة الاولى : حيث تقوم كافة الدوائر الحكومية بالوزارات المختلفة بتقديم لائحة مفصلة بالمشاريع التي ترغب في اعتمادها للسنة المالية التي تعد عنها الميزانية ، وتقدم هذه المشاريع الى ( دائرة الميزانية ) في وزارة المالية .

٢ - المرحلة الثانية : حيث تقوم دائرة الميزانية بدراسة هذه الطلبات وتنسيقها ، ثم تقوم بوضع الخطوط العريضة للميزانية المقترحة على ضوء السياسة الاقتصادية التي يكون مجلس الوزراء قد رسمها .

٣ - المرحلة الثالثة : حيث يقوم وزير المالية باعداد مسودة الميزانية لطرحها للمناقشة في الكنيست .

٤ - المرحلة الرابعة : هي اقرار مشروع الميزانية بعد مناقشتها بالتفصيل وادخال التعديلات التي يراها الكنيست ضرورية .

٥ - المرحلة الخامسة : ويقوم بها ديوان المحاسبة والتدقيق بمراقبة تنفيذ الميزانية للتأكد من أن الصرف يتم حسب الاصول المالية المرعية .

وتعتبر المرحلة الثالثة من اعداد الميزانية من أهم المراحل ، فبيان وزير المالية في الكنيست يعتبر وثيقة اقتصادية نظرا لما يتضمنه من تفاصيل حول أسس السياسة المالية للسنة المالية القادمة ، ومن تحليل للمشاكل التي اعترضت الاقتصاد الاسرائيلي في السنة المالية السابقة .

### خامسا : ادارة الافراد :

يمكن تقسيم العاملين طبقا للمناطق الجغرافية التركيب الاجتماعي الى خمس فئات :

١ - العاملون بالمدن الكبيرة الثلاث : وهي تل ابيب ، وحيفا والقدس المحتلة ، ويبلغ عدد المنضمين الى القوة العاملة في هذه المدن ٣١٧.٠٠٠ نسمة ويشكلون حوالي ٣٣٪ من القوة العاملة الكلية باسرائيل .

٢ - في المدن الاخرى : بلغ عدد افراد القوة العاملة في المدن الاخرى جميعها بما فيها المجتمعات المدنية حوالي ٤٦٠.٠٠٠ ، ويشكلون حوالي نصف القوة العاملة في البلاد .

٣ - الكيبوتزات : بلغ عدد افراد القوة العاملة في الكيبوتزات (المزارع الجماعية) عام ١٩٦٦ حوالي ٢٠٠.٠٠٥

٤ - الموشاف ( القرى التعاونية ) بلغ عدد العاملين الموشافات ٥٨٠.٠٠٤ عام ١٩٦٦

٥ - المناطق الريفية الاخرى : انخفض عدد القوة العاملة في المناطق الريفية انخفاضا كبيرا خلال السنوات الماضية ، فبعد ان كان عددها ٩٠٦.٠٠٠ عام ١٩٥٥ اصبح ٧٤٦.٠٠٠ عام ١٩٦٦ والسبب في هذا

هذا الانخفاض راجع الى انتقال السكان من المناطق الريفية الى المدن  
**سلطة تخطيط الطاقة البشرية :**

انشأ وزير العمل في تشرين الاول ( اكتوبر ) عام ١٩٦٢ . . سلطة تخطيط الطاقة البشرية ، تحددت مهامها في الاتي :

١ - ايجاد قاعدة موضوعية لافرار السياسات والخطط المتعلقة بالطاقة البشرية من خلال التنسيق بين المعلومات الاولية وتحليلها .

٢ - تنقيح وصقل المقترحات المتعلقة بخطط الطاقة البشرية وسياساتها ، لوضع هذه المقترحات بين أيدي الاشخاص أو السلطات المعنية لافرارها .

٣ - الاشراف على تنفيذ السياسات والخطط الموافق عليها وتنسيقها ، ومتابعة مشاكل التنفيذ ووضع التقارير حولها ، وحول مدى نجاح التنفيذ .

٢ - مد الحكومة والشعب بالمعلومات المتعلقة بنواحي الطاقة البشرية في اسرائيل .

### عمل السلطة :

يشمل عمل السلطة المذكورة اربعة مجالات رئيسية هي :

١ - جمع المعلومات .

٢ - التنبؤ بكمية الطاقة البشرية المعروضة والمطلوبة لاماد قصيرة ومتوسطة وطويلة .

٣ - وضع برامج لتطوير الطاقة البشرية وتوجيهها .

٤ - متابعة التنبؤات والبرامج واعادة صياقتها وتسييرها .

### الاجور :

تحدد الاجور والمعاشات بموجب مساومات بين المنظمات والنقابات العمالية المختلفة ، ولا يعني هذا ان هذه المنظمات والنقابات تحدد الاجور حسبما تريد ، بل تعتمد قراراتها ، بالدرجة الاولى على الحالة الاقتصادية فضلا عن أن المؤثرات السياسية ( انبقية ص ٨٣ )

الادارة العامة في اسرائيل  
بقية المنشور ص ٥١

٤٣ ساعة في الصناعة والمواصلات  
وحوالي ٣٦ ساعة في الخدمات .

**خدمات التوظيف :**

كانت خدمات التوظيف حتى العام  
١٩٥٩ تابعة لمنظمة شبه نقابية برعاية  
الحكومة الاسرائيلية وتحت اشراف  
وزارة العمل . وفي عام ١٩٥٩ جعلت  
خدمات التوظيف تابعة للحكومة  
مباشرة واصبحت مصاريفها تابعة  
لخزينة الدولة ، ولا يحق لاصحاب  
العمل في اسرائيل أن يستخدموا  
العمال والموظفين الا من خلال مكاتب  
التوظيف التابعة لدائرة خدمات  
التوظيف بوزارة العمل .

محمد مبارك

على ٤ ساعة اسبوعيا . ونذكر هنا  
بالنسبة للنساء العاملات أنه يحق  
للرأة الحامل أن تتغيب ١٢ اسبوعا  
من العمل على الاقل بعد الوضع  
وهذا القانون هو أحد الاسباب التي  
تفوق من زيادة نسبة النساء  
العاملات ، إذ أن عددا كبيرا من  
اصحاب العمل لا يقبلون توظيف  
النساء وخاصة المتزوجات منهن .

وتختلف ساعات العمل الاسبوعية  
بحسب الحقول الاقتصادية المختلفة  
.. ففي عام ١٩٦٦ دلت التقديرات  
على أن معدل عدد ساعات العمل  
الفعلية في الاسبوع الواحد كان حوالي

والاجتماعية تلعب دورها في كثير من  
الاحيان في هذا الشأن .

فترتفع الاجور عادة خلال فترات  
الازدهار الاقتصادي وانخفاض  
البطالة ، وتنخفض أو تبقى ثابتة  
خلال فترات الفطور الاقتصادي  
وانتشار البطالة .

**ساعات العمل :**

ان دوام العمل الرسمي بموجب  
قانون ساعات العمل الاسرائيلي هو  
٤٧ ساعة اسبوعيا ، وبالنسبة  
للعاملين الذين تتراوح اعمارهم بين  
١٤ - ١٧ سنة يقتصر دوام العمل